

رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان

١ - بتعليمات من حكومتي، أرجو أن أهنئ لكرم علمكم وعبركم لإحاطة أعضاء مجلس الأمن الموقر بأن حكومة تشاد قد قامت مجدداً وفي خطوة تصعيدية وغير مبررة باعتماد آثم يتناقض مع مبادئ حسن الجوار والاتفاقيات الموقعة بين البلدين، حيث قامت قواتها البرية باختراق وانتهاك خطير لحدود السودان تزامن معه قيام ثلاث طائرات حربية تشادية بقصف منطقتي رجل الحرزاية وكرمونة التي تقع مسافة ٥٦ كيلومترا جنوب شرق مدينة الجنيينة بولاية غرب دارفور وذلك صباح اليوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في اتصال لعدوان جوي تشادي منتصف كانون الأول/ديسمبر الجاري على منطقة كرمونة ذاتها، ووصلا أيضا للعدوان التشادي الشهير في نيسان/أبريل المنصرم لمنطقة حور برنقة الذي وافينا مجلس الأمن بتفصيلاته في رسالتي لرئيس مجلس الأمن بتاريخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إثر توغل القوات التشادية داخل الأراضي السودانية بقوة قوامها سبع مدرعات وأكثر من مائة عربة لاندكروزر مما أسفر عن مقتل ضابط وستة عشر جنديا من القوات المسلحة السودانية.

٢ - إن الحكومة السودانية التي تنظر بقلق بالغ لتواتر هذه الاعتداءات التشادية العاشمة ضد السودان وسيادته ووحدة أراضيه، وفي غطاء من اتهامات زائفة ثبت بطلانها ضد بلادي، لتأسف أن تأتي هذه التطورات الخطيرة في وقت يبذل فيه السودان جهودا كبيرة بالتعاون والتنسيق مع الأشقاء في الجماهيرية الليبية وإرتيريا بهدف مساعدة تشاد لإرساء دعائم الأمن والاستقرار فيها تنفيذا لاتفاقية سرت للسلام الموقعة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بين الحكومة التشادية ومعارضتها المسلحة، وهي الاتفاقية التي عجزت حكومة تشاد عن الالتزام بها مما أدى إلى اندلاع القتال فيها بين الطرفين مرة أخرى.

٣ - إن الاعتداءات التشادية السافرة التي تستهدف نسف جهود السلام والاستقرار في دارفور في وقت ظل فيه السودان ملتزما بضبط النفس ما هي إلا محاولة مكشوفة لتغطية دعم



تشاد المعلن والمستمر لبعض فصائل التمرد الدارفورية على النحو الذي عكسته استضافة الحكومة التشادية مؤخرا لاجتماع "حركة العدل والمساواة" في منطقة بهاي بتشاد حيث حصلت الحركة المذكورة عبر ذلك الاجتماع على دعم تشادي مباشر نتج عنه نشاط عسكري ساهم في تردي الأوضاع الأمنية بتلك المنطقة، في وقت يبذل فيه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة جهودا خيرة لتعظيم خيار السلام وتعزيز العملية السلمية، ومن شأن عدوان تشاد الجديد، إن لم يتم إيقافه بالحزم اللازم، إعاقة مساعي التسوية السياسية الجارية وإيذاء وزعزعة استقرار البلاد.

٤ - إن حكومة السودان إذ تضع بين يدي مجلس الأمن هذه الخروقات والاعتداءات التشادية السافرة فإنها تود التأكيد مجددا على التزامها بسياسات حسن الحوار والاتفاقيات الموقعة بين السودان وتشاد، وبصفة خاصة اتفاقية طرابلس الموقعة في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وفي الوقت الذي ترجو فيه حكومة بلادي أن يقف المجتمع الدولي على حقيقة الاعتداءات التشادية المتكررة فإن السودان يحتفظ بحقه في الرد والدفاع عن النفس الذي يكفله له ميثاق الأمم المتحدة.

٥ - أرجوا في الختام، سيدي الرئيس، تعميم هذه الشكوى كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. عبدالمحمود عبدالحليم محمد

المندوب الدائم لجمهورية السودان

لدى الأمم المتحدة